١

أثر الحرص على السنّة النبوية في ابتكار مناهج علمية جديدة

■ بقلم الدكتور محمد مختار المفتي

نحاول في هذا البحث أن نبين جهود العلماء المسلمين من الصحابة والتابعين وتابعيهم خلال القرون الثلاثة الأولى في الحرص على السنة النبوية، وأثر ذلك في بناء حضارتهم وعلى ابتكار المناهج الجديدة في مختلف ميادين حياة المسلمين الدينية والاجتماعية، وكذلك التقدم في مظاهر الرقي العلمي والأدبي والأخلاقي، وأن هذه الجهود تنبع من عقيدتهم التوحيدية لله.. تلك العقيدة هي التي تبث في المسلمين قيماً رفيعة، وترسم لهم أبعاد منهج الإسلام في الحياة ونظمه وأصوله وفروعه.

وهذا المنهج الإسلامي للحياة يتمثل من حيث قواعده وأصوله وقيمه وآدابه في السنة النبوية المطهرة كمصدر ثاني بجانب القرآن الكريم، ومن خلال النظر والتأمل والأخذ بهذا المصدر- أي السنة- يستطيع المسلمون في كل زمان ومكان أن يبتكروا مناهجهم الجديدة ويشيدوا حضارتهم الكبرى. وكما عرفنا أن فيهما دعوة إلى العلم والمعرفة ، ودعوة إلى الإحسان والتعاون الاجتماعي على البر والتقوى، وإقامة نظام للحياة الإنسانية يقوم على العدل والشورى.

ومن أجل أهمية هذا المصدر- أي السنة_ في صنع الحضارة وابتكار المناهج،

كـان للمـسلمين الأوائل من الصـحـابة والتابعين وتابعيهم جهود هائلة في توثيق كل كلمـة في الأحـاديث النبـوية للحـرص عليها، وفي توثيق أو تضعيف كل تصدي لحمل شيء منها. فكان لهم عمل كبير ومنهج متميز في مجال العلم والمعرفة بصفة عامة، وكذلك في مجال العلاقة الاجتماعية وغيرها، مما أدى إلى أن يتفوقوا فيها ويحتفظوا بأصالتها ويتعمقوا في دراستها وتحليلها، بل أحسنوا استخدام مناهجها في مختلف جوانب الأعمال، وسوف نحاول أن نستعرض ذلك في هذا البحث إن شاء الله.

❖ دور علماء السنة في نشأة مناهج علمية

من المعروف لدى العلماء المسلمين عموما وأهل العلم خصوصاً، بأن الصحابة رضوان الله عليهم هم الطبقة الأولى من رواة الأحاديث وحفظة السنة النبوية، لأنهم كانوا يعيشون مع الرسول ﷺ ويشاهدونه ويسمعون منه ويأخذون عنه ويحرصون على أن يقتدوا به.

وأما التابعون فهم الطبقة الثانية- بعد الصحابة ثم اتباع التابعين الذين قاموا بهذه المهمة، لأنهم عاشوا مع التابعين وشاهدوهم وسمعوا منهم وحفظوا عنهم وحرصوا على أن يأخذوا منهم ما أخذوه عن الصحابة من سنة الرسول ﷺ، وبذلوا في سبيل هذا العلم جهداً كبيراً، فرحلوا وانتقلوا من مكان لآخر وسجلوا ودونوا.

فمن خلال هذا الجهد الجهيد والمهمة الجليلة التي قام بها العلماء سواء كانوا من الصحابة أو التابعين أو تابعي التابعين، تمكنوا من إتمام هذا العمل في حفظ السنة النبوية والتثبت من مأثوراتها، حيث أجمعوا على وجوب تلقي السنة النبوية بمزيد من الاعتناء والضبط ووضعوا لذلك قواعد ثابتة، ونظما واضحة، ومناهج دقيقة قائمة بذاتها من بين العلوم الإسلامية. **ويمكن أن نلخص أسس هذه القواعد والمناهج فيما يلي:**

أولاً: التمسك بالإسناد:

كان الإسناد يعتبر من أهم عناصر المنهج الإسلامي، فهو ذو مكانة كبرى في نقل الخبر، وذلك لتركزه في أبحاث العدالة والضبط، ومختلف بحوث هذا العلم، وقد وقع الالتزام بالإسناد والعناية به منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم وفي وقت مبكر[1] وقد سلك مسلكهم التابعون ثم تابعوهم.

وبالتحديد بدأ اهتمام العلماء من الصحابة والتابعين بعد أن وقعت الفتنة الكبرى في عهد الخليفة عثمان بن عفان، حيث أن هذه الحادثة قد أظهرت الفرق والأحزاب التي نتجت عنها مظاهر الكذب على الرسول ﷺ من بين أهل الأهواء، وأخذ الدس على السنة النبوية يربو عصراً بعد عصر.

من أجل مواجهة ذلك فقد أخذ العلماء من الصحابة والتابعين منذ القرن الأول إلى منتصف القرن الثاني من الهجرة موقفاً قوياً للحفاظ على الحديث الشريف والسنة النبوية، وأصبحوا متشددين في طلب الإسناد حيث لا يقبلون الأحاديث إلا ما عرفوا طريقها ورواتها، واطمأنوا إلى ثقتهم وعدالتهم، لأن السند للخبر كالنسب للمرء. يقول ابن سيرين في ذلك: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"(٢).

وقد تجرد عدد الصحابة رضي الله عنهم لحفظ الأحاديث النبوية وضبطها، وبخاصة من كانوا منهم أكثر ملازمة للرسول ﷺ، وكانوا في هذا الحفظ والضبط على جانب كبير من التدقيق والتحقيق "ولقد كان بعضهم يستحلف من روى له حديثاً لم يكن هو قد سمعه منه ﷺ، فإذا حلف صدقه مع أنه من الصحابة رضي الله عنهم وأنهم كانوا على جانب كبير من الصدق والأمانة والإخلاص، وقد أجمع من يعتمد به من العلماء عند أهل السنة والجماعة أن الصحابة كلهم عدول"(٣). سواء في ذلك من لابس الفتن أو لم يلابسها، للحديث الصحيح المروي عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: "خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه شهادته"(٤).

وعلى سبيل المثال ما روى الإمام أحمد بسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: "كنت إذا سمعت من رسول ﷺ حديثاً نفعني الله بما شاء منه، وإذا حدثني عنه غيري استحلفته، فإذا حلف لي صدقته، وإن أبا بكر رضي الله عنه حدثني وصدق أبو بكر، حدثني أنه سمع النبي ﷺ قال: "ما من رجل يذنب ذنباً فيتوضأ فيحسن الوضوء ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله عز وجل إلا غفر له"(٥).

واستمر اهتمام الصحابة بالتدقيق والتثبت بالإسناد في كل حديث نبوي يسمعونه من أحد عن الرسول ﷺ، بل

استمر ذلك الاهتمام في عصر التابعين رضوان الله عليهم وتابعيهم وأهل القرون الثلاثة الأولى، وعلى رأسهم أئمة المذاهب وجمهرة كبيرة من جامعي الحديث كالإمام البخاري والإمام مسلم وغيرهما.

وبذلك فقد ابتدأ هذا التثبت منذ عهد صغار الصحابة وكبار التابعين الذين ما زالوا يعيشون في زمن متأخر بعد الفتنة، واستمر إلى عهد أتباع التابعين الذين حركوا أنشطة التأليف والتدوين، وفي هذا يروي الإمام مسلم بسنده عن مجاهد قال: "جاء بشير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ كذا، وقال رسول الله ﷺ كذا، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس. ما لي أراك لا تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"(٦).

وكان التابعون وأتباعهم من بعدهم أيضاً يسألون عن الإسناد ويلتزمونه ويطالبون به، وذلك في منتصف القرن الثاني ومنتصف القرن الثالث من الهجرة وخصوصاً بعد أن فشا الكذب على الرسول ﷺ، ولهذا قال أبو العالية: " كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ، فما رضينا حتى رحلنا إليهم، فسمعناها من أفواههم"(٧). وبذلك فإن التابعين وأتباعهم أيضاً يتواصلون بطلب الإسناد، ويقول ابن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"(٨)، وقال أيضاً: "بيننا وبين القوم القوائم- يعني الإسناد"(٩).

وهكذا نرى أن منهج الإسناد قد اتخذه العلماء من الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن جاء بعدهم، وتشددوا بالطلب فيه خاصة عن نقلهم الأحاديث والأخبار أو السنة النبوية عن الرسول ﷺ، وهو من أهم عناصر المنهج الذي ابتكره العلماء المسلمون أو المحدثون في سبيل الحفاظ على السنة النبوية، لكي تبقى بعيدة عن التغيير والتبديل، وتسلم من التزوير والتحوير. ولهذا فقد تمسك علماؤنا بهذا المنهج ونفوا عن السنة المطهرة تحريف الغالين، وانتحال المبطلين. وتأويل الجاهلين، ولا يزالون ينفون والحمد لله(١٠).

ثانياً: الحرص على التوثيق:

ومنهج التوثيق عند المحدثين؛ هو أن

يوثق واحد من الناس ليكون أهلا لرواية الأحاديث النبوية الشريفة، لتقبل روايته، وهو أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة. وكذلك أن يكون من تقبل روايته لتوثيقه متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابته من التبديل والتغيير إن حدث من مكتوب له، عالماً بما يحيل المعنى إن روى بالمعنى(١١).

ومن المعروف لدى أهل العلم والمعرفة أن الجهود التي بذلها المحدثون في توثيق الأحاديث أو السنة النبوية كانت جهوداً رائدة، لم يسبق لها مثيل على مستوى الإنسانية كلها في مختلف حقب تاريخها، وكانت هذه الجهود مبذولة منذ عصر الصحابة إلى العصر الذهبي لتدوين السنة النبوية خاصة في القرنين الثاني والثالث للهجرة، ولم يكن ذلك بمستغرب من علماء الحديث أو السنة بالذات، لأن الأمة الإسلامية أمة السند- كما سبق أن تكلمنا عنه، حيث لا تؤخذ معلومة إلا إذا كانت مسندة إلى قائل ثقة عن قائل ثقة.. حتى يبلغ بها مصدرها الرئيس- وذلك كما وصفه العلماء المحققون(١٢).

ولا شك أن كتب هؤلاء المحدثين قد أصبحت معالم للإسلام عقيدة وعبادة وشريعة ونظاماً ومنهج حياة، فهم الذادون عن السنة الذين حفظوها للأجيال التي جاءت بعدهم من عبث العابثين وكيد الضالين، فجاءت كتبهم عن السنة النبوية جمعاً علمياً صحيحاً، لا تشوبه شائبة لما تحدث به المعصوم ﷺ أو فعله أو أقره.

فلولا الجهود التي قد بذلها المحدثون سواء أكانت من الصحابة أو التابعين أو تابعيهم أو علماء الأمة من بعدهم لاشتبه على كثير من الناس بعض أمور دينهم، لكثرة ما اختلقه الكذبة الوضاعون ونسبوه إلى الرسول ﷺ زوراً وبهتاناً، وإن المنصف لا يسعه إلا أن يقف إجلالاً وإكباراً لجهود العلماء من الأمة التي بذلوها في تنقيح السنة الشريفة وتوثيق الرجال والأحاديث النبوية وتطهيرها مما أدخلته فيها يد الوضع. ومما يزداد فيه إعجاباً هو تلك القواعد العلمية الدقيقة التي طبقها العلماء، وذلك المنهج الخاص الذي اتبعوه في سبيل الحفاظ على أحاديث الرسول أو سننه ﷺ. حتى لم يتركوا فيها كلمة أو حرفاً يظن فيه الإدعاء أو الكذب ليصح الصحيح الثابت من سنة الرسول ﷺ، ويسلم من التحريف فيه والدخيل عليه، فيظل صافياً نقياً، لا تشوبه شائبة، ولا تعتريه ريبة. وبذلك فقد عملوا على ابتكار

قوانين ومناهج علوم جديدة لم تكن معروفة سابقاً مثل؛ علم الجرح والتعديل، وطرق تحمل الحديث النبوي وشروطه وغيرها من العلوم.

وفي أواخر عصر التابعين حوالي سنة ١٥٠ هجرية- أي منتصف القرن الثاني الهجري- اتسع أفق هذه العلوم وخاصة علم الجرح والتعديل، نظراً لكثرة الرواة وكثرة الطلبة الذين أقبلوا على العلم، فتكلم جمع من العلماء في الرجال وجملة العلوم، وظهرت الحاجة الماسة لهذا العلم حيث كثر الوضع، وانخرط في سلك حملة الأخبار من ليس منهم[١٣].

فمن الواضح البين لدى المعنيين من المسلمين بعلوم الحديث النبوي، أن الحديث لا يعتبر صحيحاً يؤخذ به إلا إذا تتابعت فيه سلسلة الإسناد والرواة، من غير انقطاع، وكانت هذه السلسلة تتألف من رجال يوثق بروايتهم حسب شروط التوثيق المعروفة والمذكورة من قبل.

وكان الحكم على مكانة المحدث من حيث قبول أحاديثه أو رفضها يختلف اختلافاً واضحاً من حيث جرحه أو تعديله لدى علماء الحديث، وكان هؤلاء العلماء يختلفون فيما بينهم في جرح راو أو تعديله تبعاً لما تجمع لديهم من أسباب الجرح أو التعديل، وليس معنى اختلافهم هذا أن هناك خللاً في معلومات أو أعمال علماء الحديث، وإنما معناه أنهم يلجأون إلى كل وسيلة ويبحثون عن أي سبب ليجرحوا هذا أو يعدلوا ذاك، وتلك هي الأمانة والتثبت والتدقيق.

فمهمة العلماء في التوثيق للرواة أو الأحاديث كانت شاقة لما يحف بها من الحذر، وما يترتب عليها من الآثار الجليلة في الدين والدنيا. وبفضل الله ورحمته ذللت تلك الصعوبات على أيدي جهابذة العلماء في الحديث أو السنة، الذين كانوا بعلمهم وفضلهم وحسن منهجهم ودقة قواعدهم قد لجأوا إلى تقسيم الأحاديث وتفريعها إلى تقسيمات وتفريعات.

وكان هؤلاء الجهابذة ينتقدون الرجال كما ينتقدون المتون، وقد خصهم الله بهذه الفضيلة ورزقهم هذه المعرفة وأعطاهم الدأب والصبر، فحفظت بها السنة من عبث العابثين وتأويل المغرضين، وتحريف الجاهلين المضلين، وصدق ابن المبارك حين قيل له: " هذه الأحاديث الموضوعة فقال: تعيش له الجهابذة"[١٤]، قال الله تعالى: **﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾**[١٥].

وعلى أثر ذلك فقد قسم هؤلاء العلماء الحديث إلى درجات يعرف بها المقبول من المردود، والقوي من الضعيف، فقسموه إلى صحيح وضعيف، وبينوا حد كل منها وما يندرج تحته، أما الحديث الحسن فلم يكن معروفاً عند العلماء المحدثين في القرن الثاني الهجري، وإنما عرف بعد ذلك، " ويعتبر كتاب الترمذي أصلاً في معرفة الحسن"[١٦]، لأن الترمذي هو أول من استعمله بكثرة في وصف الأحاديث ، "وإن كان موجودا في كلام من سبقوه كالشافعي واحمد والبخاري وغيرهم ولكن على قلة"[١٧].

وهكذا فقد بلغت عناية العلماء وحرصهم على التوثيق في الأحاديث الشريفة بتحري الصحيح من السنة النبوية والقوي من الرواة أو الرجال، ما أدى بهم إلى تأليف كتب قائمة بذاتها في التوثيق والتضعيف أو التعديل والجرح، خاصة في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع للهجرة وما بعده، وهي كتب لها أهميتها القصوى في الدفاع عن الحق وصيانة الشريعة الإسلامية من العبث، ومن تلك الكتب[١٨]:

١- التاريخ والعلل- ليحيى بن معين (ت: ٢٣٣ هـ).

٢- كتاب الطبقات- لأبي عمرو خليفة بن خياط العصفري (ت: ٢٤٠ هـ).

٣- كتاب الضعفاء- للإمام البخاري (ت: ٢٥٦ هـ).

٤- التاريخ الكبير- لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت:٢٧٩ هـ).

٥- أسماء المحدثين وكناهم- لابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ).

٦- كتاب الجرح والتعديل- لابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٥٤ هـ).

٧- كتاب الثقات- للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان (ت: ٣٥٤ هـ).

٨- الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين- لابن عدي (ت: ٣٦٠ هـ).

ثالثاً: الحذر من الوضع:

ظهر مما قلناه في الفقرات السابقة ما قام به الصحابة وكبار التابعين في القرن الأول والثاني للهجرة من جمع الحديث، والتمسك بالإسناد، والحرص على التوثيق، وذب الخرافات والأكاذيب عن ساحته، وظهر لنا أيضاً أنهم أودعوا الأحاديث حوافظهم القوية وقرائحهم الصافية فكانوا بذلك في غنى عن الكتابة، وما روى عن بعضهم أنهم كانوا يكتبون الأحاديث لم

يكن منهم لضعف ملكة الحفظ، بل لزيادة التأكد من ضبط الأحاديث وتحري ألفاظها.

ولقد دلنا التاريخ أن الصحابة في حياة الرسول ﷺ وبعده كانوا يتورعون عن الكذب على الرسول ﷺ ولا يسمحون به، لأنهم كانوا على خشية من الله وتقى يمنعهم من الافتراء على الله ورسوله، وأنهم كانوا على حرص شديد على الشريعة وأحكامه والذب عنها وإبلاغها إلى الناس صحيحة كم تلقوها عن رسول الله ﷺ، وأنهم كانوا شجعاناً لا يرهبون أحداً إلا الله، فيتحملون في سبيل الحفظ على دين الله كل تضحية ويخاصمون كل أمير أو خليفة أو أي رجل يرون فيه انحرافاً عن دين الله، لا يخشون لوما ولا موتا ولا اضطهادا، ولا يغريهم عرض زائل.

ولهذا فلا شك أن الكذب لم يكن على عهد الرسول ﷺ من الصحابة ولا وقع منهم بعده؛ " وأنهم كانوا محل الثقة فيما بينهم، لا يكذب بعضهم بعضا، وكل ما كان بينهم من خلاف فقهي لا يتعدى اختلاف وجهات النظر في أمر ديني، وكل منهم يطلب الحق وينشده، لذلك وجب أن يحمل كل ما جرى بينهم من الفتن على أحسن حال، لأن ما وقع إنما كان نتيجة لما أدى إليه اجتهاد كل فريق"[١٩].

وأما في عصر التابعين؛ "فإن الكذب في عهد كبارهم كان أقل منه في عهد صغارهم، وذلك لاحترام مقام الرسول ﷺ ولأن عامل التقوى والتدين كان أقوى في العهد الأول منه في العهد الثاني، ويضاف إلى ذلك أن وجود الصحابة وكبار التابعين المشهورين بالعلم والدين والعدالة واليقظة، من شأنه أن يقضي على الكذابين ويفضح نواياهم ومؤامراتهم، أو أن يحد من نشاطهم في الكذب"[٢٠].

ثم لما انتشر الإسلام، واتسعت البلاد، وشاع الابتداع، وتفرقت الصحابة بالأمصار، ومات كثير منهم في الحروب وغيرها، وقل الضبط لضعف ملكة الحفظ، دعت الحاجة إلى تدوين الأحاديث وكتابته، وخصوصاً بعد عصر كبار التابعين في منتصف القرن الثاني وأوائل القرن الثالث للهجرة(٢١)، حيث بدأ يفشو فيه الكذب ويكثر الوضع لأسباب مختلفة وأغراض متنوعة، الكلام عنها طويل وواسع يحتاج إلى فصول أخرى بها.

ولذلك فبالرغم من تكاتف الكتابة والحفظ على جمع الأحاديث وضبطها في هذا العصر؛ "فإنه قد انبثت جراثيم الشر

وعوامل الفتنة من الذين أخذوا يضعون الأحاديث، ويلقون على الناس الأساطير، وينشرون فيهم الخرافات والأكاذيب من قبل طوائف كثيرة، ترغب في الوصول إلى أهداف معينة، وتعمل على إفساد الأحاديث، وتجتهد في تزييفها. ومن تلك الطوائف التي تعتبر من الدواعي والبواعث للوضع هي طائفة الدعاة السياسيين، وطائفة الزنادقة، وطائفة القصاص وغيرها"[٢٢].

فلا شك أن العلماء في هذا العصر لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام ظاهرة الزيادة والكذب على الرسول ﷺ وعلى الصحابة رضوان الله عليهم بوضع الأحاديث ونسبتها إليهم، بل كانوا يمثلون طائفة من أعلم النقاد وكبار الحفاظ قاموا للدفاع عن الأحاديث والسنة النبوية، حيث انتدبوا أنفسهم لتخليص الحق من الباطل وتتبعوا كل ما نسب إلى الرسول ﷺ وأجروا فيه موازينهم ومعارفهم وقواعدهم التي وضعوا لقياس كل من السند والمتن، واستطاعوا أن يميزوا بين الصحيح، والمكذوب، والموضوع.

وعلى أثر ذلك فقد نشط علماء الحديث في هذا العصر ـ أي بداية من القرن الثاني الهجري المعروف بعصر التدوين والتصنيف- نشاطاً عظيماً في تدوين الحديث وتصنيف الكتب الحديثية، حيث جمعوا الموضوعات في مصنفات خاصة وكتبوا عن خصائصها وعلاماتها، وبينوا العلامات التي يعرف بها الوضع سواء كان عن طريق السند أو عن طريق المتن، فهي كانت نهضة مباركة في جمع الأحاديث وثورة عنيفة في وجوه الوضاعين، ولكنهم لم يصلوا إلى هذه المرحلة الحاسمة والنصر المبين على أعداء الإسلام الألداء إلا بشق الأنفس، فهذا أبو داود السجستاني في رسالته إلى أهل مكة يقول ما خلاصته: "كان سفيان ووكيع وأمثالهما يجتهدون غاية الاجتهاد فلا يتمكنون من الحديث المرفوع المتصل إلا من دون ألف حديث"[٢٣].

وفي ذلك قال الإمام مالك بن أنس: "لا يؤخذ العلم عن أربعة ويؤخذ ممن سوى ذلك، لا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من سفيه معلن بالسفه وإن كان من أورع الناس، ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث"[٢٤].

وقال الإمام الشافعي: " كان ابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وطاووس، وغير

واحد من التابعين، يذهبون إلى ألا يقبلوا الحديث يخالف هذا المذهب"[٢٥] وقال يحيى بن سعيد القطان: "لم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث"[٢٦].

وقال سفيان الثوري: " إني أحب أن أكتب الحديث على ثلاثة أوجه: حديث أكتبه أريد أن أتخذه ديناً، وحديث رجل أكتبه فأوقفه لا أطرحه ولا أدين به، وحديث رجل ضعيف أحب أن أعرفه ولا أعبأ به" والأوزاعي رضي الله عنه يقول: "تعلم ما لا يؤخذ كما تتعلم ما يؤخذ"[٢٧].

وكل ذلك يمثل بعض نماذج يظهر من خلاله جلياً ما كان عليه أئمة الحديث خلال هذا القرن والقرون التي تليه، من بصيرة طيبة، وحذر شديد، ومعرفة تامة بالسنة النبوية متونها وأسانيدها حتى كشفوا الرواة وأقصوا كثيراً منهم عن حظيرة السنة والتمتع بشرف روايتها، كما ميزوا الأحاديث؛ فحديث علموا صحته فعملوا به؛ وحديث علموا كذبه ووضعه فتركوه، وحديث تبين لهم ضعفه فلم يعتمدوا عليه وحده، وحديث اشتبه أمره فتوقفوا فيه حتى يظهر حاله وينكشف أمره.

فعلى أساس هذه البصيرة والمعرفة التامتين والحذر الشديد من الوضع تمكن هؤلاء العلماء الجهابذة من حفظ السنة النبوية، حيث قاموا بوضع القواعد والمناهج الخاصة لمعرفة الصحيح والحسن والضعيف من أقسام الحديث. وإلى جانب ذلك أيضاً فقد وضعوا القواعد المعينة لمعرفة الموضوع منه، **وبينوا ما يدل على علامات الوضع عن طريق السند وعلامات الوضع عن طريق المتن. ومن أهم تلك العلامات التي تدل على الوضع ما يلي:**

أ- علامات الوضع في السند:

علامات الوضع في السند_ كما بينها علماء الحديث_ كثيرة وأهمها:

١- أن يكون أحد رواة الحديث قد عرف بالكذب، ولا يرويه ثقة غيره فيحكم على روايته بالوضع، وقد استقصى جهابذة العلماء معرفة الكذابين، وبينوا ما كذبوا فيه حتى لم يفلت منهم أحد.

٢- أن يعترف الواضع بالوضع، كما اعترف أبو عصمة نوح بن أبي مريم في فضائل السور، وعبد الكريم بن أبي العوجاء في تحريم الحلال وتحليل الحرام.

٣- أن يروي الراوي عن شيخ ويثبت عدم لقياه له؛ كأن يكون قد ولد بعد وفاته، أو لم يرحل إلى المكان الذي ادعى سماعه

فيه، أو توفى هذا الشيخ والراوي صغير لا يدرك.

٤- أن يكون للراوي أهداف معينة توافق هواه الشخصي، وبواعثه النفسية الخاصة تعود الفائدة إليه، مثل حديث «الهريسة تشد الظهر» حيث كان واضعه يبيع الهريسة وغيره من الأحاديث.

ب_علامات الوضع في المتن:

وهذه العلامات كثيرة أيضاً وأهمها:

١- ركاكة اللفظ في الحديث؛ بحيث يدرك العليم باللغة العربية أن مثل هذا اللفظ ليس من فصاحة النبي ﷺ وبلاغته، لأنه يعرف بسيد الفصحاء وقد أوتي جوامع الكلم. قال الحافظ ابن حجر: " المدار في الركة على ركة المعنى، فحيثما وجدت دلت على الوضع، وإن لم ينضم إليها ركة اللفظ، لأن الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداءة. أما ركاكة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك، لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى، فغير ألفاظه بغير فصيح، نعم إن صرح بأنه من لفظ النبي ﷺ فكذب"(٢٨).

٢- فساد المعنى؛ بحيث أن يكون مضمون الحديث مخالفاً لبديهيات العقل والعلم، من غير أن يمكن تأويل لفظ هذا الحديث، مثل الحديث الذي وضعه ابن زيد أسلم وهو مشهور بكذبه: "إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً، وصلت عند المقام ركعتين"(٢٩)، أو أن يكون مخالفاً للقواعد العامة في الحكم والأخلاق، مثل حديث: "جور الترك ولا عدل العرب"(٣٠)، أو أن يكون داعياً إلى شهوة وفساد، مثل حديث: "النظر إلى الوجه الحسن يجلي البصر"(٣١)، وغيرها كثير من مثل هذه الأحاديث. وفي هذا قال ابن الجوزي: "ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول. فاعلم أنه موضوع"(٣٢).

٣- مناقضة نصوص الكتاب أو السنة المتواترة أو الاجماع القطعي(٣٣)؛ بحيث يكون مخالفاً لصريح القرآن ولا يقبل التأويل، مثل حديث: " ولد الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء"(٣٤)، فإنه مخالف لقوله تعالى: **﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾**(٣٥)، أو أن يكون مخالفاً لصريح السنة المتواترة مثل حديث: "إذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به، حدثت به أو لم أحدث"، فإنه مخالف للحديث المتواتر: " من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"(٣٦). أو أن يكون مخالفاً للقواعد العامة المأخوذة من القرآن والسنة

أو الإجماع القطعي، مثل حديث: "من ولد له ولد فسماه محمداً كان هو ومولوده في الجنة"، فإنه مخالف للمعلوم المقطوع به من أحكام القرآن والسنة من النجاة بالأعمال الصالحة لا بالأسماء والألقاب"(٣٧)، وغير ذلك كثير.

٤- مخالفة الحديث للحقائق التاريخية المعروفة في عصر الرسول ﷺ، أو اقترانه بقرائن تثبت بطلانه، مثل حديث: "أن النبي ﷺ وضع الجزية على أهل خيبر ورفع عنهم الكلفة والسخرة بشهادة سعداً بن معاذ وكتابة معاوية بن أبي سفيان، مع أن الثابت في التاريخ أن الجزية لم تكن معروفة ولا مشروعة في عام خيبر، وإنما نزلت آية الجزية بعد عام تبوك، وأن سعداً توفي قبل ذلك في غزوة الخندق، وأن معاوية إنما أسلم زمن الفتح. وبين ابن قيم الجوزية: "كذب هذا في عشر أدلة قوية"(٣٨)، فحقائق التاريخ ترد هذا الحديث وتحكم عليه بالوضع.

٥- موافقة الحديث لمذهب الراوي؛ وهو متعصب مغال في تعصبه، كأن يروي رافضي حديثاً في فضائل أهل البيت، أو مرجئ حديثاً في الإرجاء، مثل ما رواه حبة بن جوين، قال: " سمعت علياً رضي الله عنه قال: عبدت الله مع رسوله قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة خمس سنين أو سبع سنين، قال ابن حبان: كان حبة غالياً في التشيع، واهياً في الحديث"(٣٩).

٦- اشتمال الحديث على إفراط في الجزاء على أعمال عادية؛ مثل المبالغة في الثواب العظيم على الفعل الصغير، والمبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقير. وقد أكثر القصاص من مثل هذا النوع ترقيقاً لقلوب الناس وإثارة لتعجبهم، مثل حديث: "من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبياً"، ومثل حديث: "من قال: لا إله إلا الله خلق الله تعالى له طائراً له سبعون ألف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون له"(٤٠).

فهذه أهم القواعد التي وضعها العلماء لنقد الحديث وبينوا العلامات لتمييز الموضوع من الحديث وصحيحه، كما أنهم بحثوا بدقة تامة عن الأحاديث الموضوعة، وصنفوها حتى تعرف لأهل العلم ولا تشتبه عليهم، والذي يظهر أنهم لم يقتصروا في جهدهم على نقد سند الحديث فقط دون متنه، بل كان نقدهم منصباً على السند والمتن على السواء.

وإلى جانب هذه القواعد، فقد تكونت عند أكثر العلماء ملكة خاصة نتيجة دراستهم لحديث الرسول ﷺ، وحفظه

ومقارنة طرقه، فعرفوا ما هو من كلام الصادق المصدوق وما ليس منه، كما قال ابن الجوزي: "الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم وينفر منه قلبه في الغالب"[٤١]، وكثيراً ما يقولون: "إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها"[٤٢].

يتبع في العدد القادم ان شاء الله

الهوامش:

(١) المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، د. فاروق حمادة، ص٢٥٢.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه بشرح النووي، جزء: ٨٤/١ (المقدمة: (٥) باب بيان أن الإسناد من الدين ..)، وسنن الدارمي، جزء: ١١٢/١.

(٣) التوثيق والتضعيف بين المحدثين والدعاة، د. علي عبد الحليم محمود، ص: ٣٦ و١٠٦، والسنة قبل التدوين ص٢٢١، ومباحث في علوم القرآن، مناع القطان ص٥٧ والحديث والمحدثون: محمد زهوة ص١٥١.

(٤) متفق عليه، روى عن عمران بن الحصين، أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع، جزء: ٣٣٧/٣ (كتاب الشهادات: باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد)، وجزء ٦٣/٥)، باب فضائل أصحاب النبي جزء ١٦٣/٨ (كتاب الرقاق: باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها)، وجزء ٢٥٤/٨ (كتاب الإيمان والنذر: باب إثم من لا يفي بالنذر)، واخرجه مسلم في صحيحه بشرح النووي، جزء ٨٧/١٦ (كتاب فضائل الصحابة.. (٥٢) باب فضائل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم).

(٥) أخرجه أحمد في المسند، جزء ٤١/٢ و٥٦، وأبو داود رقم (١٥١٢)، وينظر: تهذيب التهذيب.،. ابن حجر العسقلاني، جزء ٢٦٨/١.

(٦) صحيح مسلم بشرح النووي، جزء ٨١/١ (المقدمة، (٤) باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والإحتياط في تحملها)، والسنة ومكانتها، للسباعي، ص: ٩١.

(٧) السنة قبل التدوين، الدكتور محمد عجاج الخطيب، ص٢٢٣.

(٨) روى عن عبد الله بن المبارك، راجع صحيح مسلم بشرح النووي، جزء ٨٧/١ (المقدمة، (٥) باب بيان أن الإسناد من الدين..)، والكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص٦٨، والمنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، د. فاروق حمادة، ص٢٥٤.

(٩) المرجع السابق (صحيح مسلم بشرح النووي، جزء ٨٨/١ (المقدمة، (٥) باب بيان أن الإسناد من الدين..).

(١٠) المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، د. فاروق حمادة، ص٩.

(١١) التوثيق والتضعيف بين المحدثين والدعاة، د. علي عبد الحليم محمود، ص١٧٥.

(١٢) نفس المرجع السابق (التوثيق والتضعيف ..)، ص٩٣.

(١٣) المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، فاروق حمادة، ص٣١ بتصرف.

(١٤) تدريب الراوي.. السيوطي، ص١٤٨، والكفاية في علم الرواية، للبغدادي، ص٣٧، والجرح

والتعديل، الرازي، جزء ١، ص١٨.

(١٥) سورة الحجر: ٩.

(١٦) اختصار علوم الحديث، لابن كثير، ص٤٣، والسنة ومكانتها..، د. السباعي، ص٩٤-٩٥. والسنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، ص٢٣٨.

(١٧) شرح علل الترمذي، لابن رجب، ص٢٥٨، وتدريب الراوي..، للسيوطي، ص٩٦، وفتح المغني، للسخاوي، جزء ١/١٧٠، والمنهج الإسلامي، د. فاروق حمادة، ص٤٠٧.

(١٨) التوثيق والتضعيف، د. علي عبد الحليم محمود، ص١٥٢/١٥٣.

(١٩) السنة ومكانتها..، ص:١٢٧، والسنة قبل التدوين، ص٤٠٤، ودراسات في السنة النبوية الشريفة، د. صديق عبد العظيم أبو الحسن، ص١٨٧.

(٢٠) السنة ومكانتها، ص٩٠-٩٣ بتصرف، ودراسات في السنة..، ص١٨٧-١٨٨.

(٢١) السنة قبل التدوين، ص٣٢٥/٣٢٦ بتصرف.

(٢٢) الحديث والمحدثون..، محمد ابو زهوة، ص:٢٥٩، ودراسات في السنة..، ص١٩٠/١٩٨ بتصرف، والسنة ومكانتها..، ص٧٨/٨٩ بتصرف.

(٢٣) حجة الله البالغة، عبد الرحيم الدهلوي، جزء ١، ص١٤٨، والحديث والمحدثون..، ص:٢٦٧/٢٦٨.

(٢٤) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي، ص٤٠٣، والجرح والتعديل..، للرازي، جزء: ٣٢/١، والكفاية في علم الرواية، للبغدادي، ص١١٦.

(٢٥) السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، ص٢٣٧.

(٢٦) توجيه النظر إلى علوم الأثر، لطاهر الجزائري، ص٣٦.

(٢٧) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، جزء ٧٦/١.

(٢٨) الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير، ص٩٠.

(٢٩) الباعث الحثيث، لابن كثير، ص٩١، ودراسات في السنة..، ص٢٠٤.

(٣٠) المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، لعلي القاري الهروي المكي، ص٨٨، والسنة ومكانتها..، ص٩٨.

(٣١) نفس المرجع السابق، ص٢٠٢، والسنة ومكانتها..، ص٩٨.

(٣٢) تدريب الراوي..، لجلال الدين السيوطي، ص١٨٠، والسنة ومكانتها..، د. السباعي، ص٩٩.

(٣٣) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني، جزء ٩٦/٢.

(٣٤) المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، ص٢٠٤، والسنة ومكانتها.. د. السباعي، ص٩٩.

(٣٥) سورة الأنعام: ١٦٤.

(٣٦) قد سبق إخراج هذا الحديث، السنة ومكانتها..، ص٩٩.

(٣٧) المرجع السابق، ص٩٩، والسنة قبل التدوين، ص٢٤٥.

(٣٨) المنار، لابن قيم الجوزية، ص٣٧/٣٨.

(٣٩) السنة ومكانتها..، ص١٠٠، والسنة قبل التدوين، ص٢٤٦.

(٤٠) السنة ومكانتها..، ص١٠٢، والسنة قبل التدوين، ص٢٤٧، ودراسات في السنة..، ص٢٠٧.

(٤١) الباعث الحثيث..، ص٩٠، والسنة ومكانتها..، ص١٠٢.

(٤٢) معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري، ص٢٦ والكفاية في علم الرواية، للبغدادي، ص٤٣١، والسنة ومكانتها..، ص١٠٢.